

البيان الختامي الصادر عن اللقاء التشاوري الحادي عشر لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي

مالابو - جمهورية غينيا الاستوائية ٢٦ - ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٤ م

نحن، رئيسات ورؤساء وممثلو البرلمانات الأعضاء في رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، المشاركون في اللقاء التشاوري الحادي عشر للرابطة بعنوان "تعزيز العمل البرلماني المشترك لدول الجنوب من أجل مواجهة الرهانات التنموية والتحديات البيئية"، والذي نظمته الرابطة بتعاون واحتضان من مجلس الشيوخ بجمهورية غينيا الاستوائية، وذلك في مدينة مالابو، عاصمة الجمهورية، يومي ٢٦ و ٢٧ من شهر سبتمبر ٢٠٢٤ م.

إذ نعبر عن عظيم امتناننا لحفاوة الاستقبال الذي حظينا به بجمهورية غينيا الاستوائية وعميق تنويرنا لمجلس الشيوخ برئاسة معالي السيدة تيريزا إيفوا أسانجونو، ولرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، برئاسة معالي رئيس مجلس المستشارين بالمملكة المغربية السيد النعم ميارة، على الدعوة والتنظيم المحكم لفعاليات هذا اللقاء التشاوري.

وإذ نعبر عن تحيتنا الصادقة للاتحادات البرلمانية القارية والإقليمية بإفريقيا والعالم العربي على مواكبتها لمبادرات الرابطة، نغتنم المناسبة لتوجيه اسمى عبارات التقدير والعرفان لحضور السيد تشيف فورثون زيفاتيا تشارم بيرا، رئيس برلمان عموم إفريقيا، والسيد عادل عبدالرحمن العسومي، رئيس البرلمان العربي، لحضور أشغال وفعاليات هذا اللقاء.

وإذ نشمن خلاصات كل مداخلات ومناقشات رؤساء وممثلي مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة وكذا الدراسات والتقارير المقدمة بهذا اللقاء التشاوري، واضطلاعنا بدورنا في المساهمة في بلورة الآراء واقتراح التدابير التشريعية ورفع التوصيات إلى قمم قادة الدول والمؤسسات والهيئات والمؤتمرات الحكومية الإفريقية والعربية في شأن مختلف القضايا التي تناولها لقاءنا التشاوري وخصوصا ذات الصلة بتحقيق التكامل الإقليمي وتعزيز العمل البرلماني المشترك لدول الجنوب من أجل مواجهة الرهانات التنموية والتحديات البيئية، وكذا تعزيز العوامل اللوجستية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي، الى جانب آفاق وتحديات الذكاء الاصطناعي بالجنوب العالمي.

فإننا نعبر وندعو لما يلي:

- التأكيد على أن بلدان إفريقيا والعالم العربي تواجه تحديات جمة تقتضي من الجميع العمل المتضام وتنسيق المواقف وتشجيع وتعزيز الشراكات الاستراتيجية على جميع الواجهات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، بما يحقق التنمية المشتركة والتكامل و ويرسي دعائم التعاون والتضامن والسلام والاستقرار والازدهار.
- العمل على تعزيز الجهود ومد جسور التعاون البرلماني على مختلف المستويات والتشاور وتكثيف اللقاءات والمبادرات المشتركة، بين البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الإقليمية

والقارية في إفريقيا والعالم العربي بشأن القضايا الاستراتيجية، وتسخير كل الطاقات الكفيلة ببناء أجنحة برلمانية مشتركة ، تساهم بشكل فعال في رفع ومجابهة التحديات الراهنة، والعمل على اتخاذ التدابير التشريعية والسياسيات الكفيلة بتعزيز الشراكات الاستراتيجية وتحقيق التكامل والاندماج والتنمية المستدامة المشتركة بين دول جنوب- جنوب .

• تعزيز العمل الدبلوماسي البرلماني وإبراز أهميته كمكمل للعمل الدبلوماسي الحكومي، وكمساهم في تقوية صلات التعاون بين الشعوب في كافة المجالات ، وتعزيز الحوار مع البرلمانات والاتحادات والمنظمات الاقليمية والدولية الفاعلة من اجل كسب تأييدها حول القضايا ذات الأولوية لبلدان إفريقيا والعالم العربي .

• دعوة الحكومات في بلدان الجنوب إلى بلورة الاستراتيجيات الوطنية في مجال التعاون جنوب- جنوب وكذا إرساء الهياكل الوطنية الخاصة بهذا التعاون ، وتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك والتنسيق والتضامن جنوب- جنوب على المستويات الثنائية وتعزيز آليات الاندماج الإقليمي وسبل التعاون البيئي ، مع ضرورة التعاون بين مختلف الأطراف لإزالة العقبات التي تعترض السياسات الاقتصادية وتدفقات التجارة والاستثمار، فضلاً عن التعاون والتضامن في الاستثمارات في البنية التحتية القارية والعبارة للقارات. لما من شأنه أن يضمن التكامل والترابط الحقيقي بين بلدان إفريقيا والعالم العربي، مما يؤثر بشكل إيجابي على اقتصاداتها .

• حث حكومات بلدان الجنوب على فتح آفاق أكبر للقطاع الخاص ليكون شريكاً في مجال التعاون جنوب- جنوب نظراً لخبراته المتراكمة في عدة مجالات كالتيكنولوجيا والعلوم والتجارة والصناعة .

ونظراً لأنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية دون السلام، ولا سلام بدون تنمية مستدامة، وأن بناء ثقافة السلام يكون من خلال احترام القانون الدولي وتطوير العلاقات الودية بين البلدان والبرلمانات وتعزيز التسوية السلمية للنزاعات ، لذلك يشدد المجتمعون على ضرورة إنهاء الحروب وتسوية الخلافات والنزاعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية ، وفي هذا السياق ، عبر المجتمعون عن تقديرهم لدعوة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط وذلك خلال القمة العربية التي استضافتها مملكة البحرين في شهر مايو ٢٠٢٤ م .

وفيما يتعلق بموضوع الذكاء الاصطناعي ، أوصى المشاركون بما يلي :

- ينبغي على صناعات السياسات و أصحاب المصلحة - بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والمراكز والمؤسسات الفكرية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني - الانخراط في جهود جماعية فيما يخص عمليات صنع السياسات المتعلقة بسن قوانين الذكاء الاصطناعي ومن ثم التعاون فيما بينهم من أجل إنشاء آليات حوكمة قوية ووثيقة الصلة بموضوع الذكاء الاصطناعي، كما ينبغي على الدول اعتماد نهج تنظيمي تناسبي لمواجهة المخاطر والحفاظ على الإطار التنظيمي المتعلق بحماية الخصوصية والبيانات وحقوق النشر بما يسمح باستخدام المعلومات المتاحة للجمهور مع احترام الحقوق المشروعة، الى جانب المساهمة في وضع وصياغة معايير فنية

دولية للذكاء الاصطناعي، وتنفيذ استراتيجيات وطنية خاصة به وتطوير البيئة التشريعية وتوفير بيئة قانونية تتوافق مع التغيرات التكنولوجية السريعة.

- ينبغي على الحكومات تطوير أنظمة ومناهج تعليمية جديدة في الجامعات والمدارس تركز على التكنولوجيا وتواكب تطوراتها، والعمل على تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية لتعزيز مهارات الشباب في الابتكار والتكنولوجيا الرقمية، والتأهيل للأيدي العاملة بغية التخفيف من الآثار السلبية للتطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي على التوظيف والاستقرار الاجتماعي
- العمل على دعم البحوث والابتكارات في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي والممارسات المسؤولة التي تهدف إلى تشجيع استخدام هذه التقنيات في تعزيز التنمية الاقتصادية في دول أفريقيا والعالم العربي ، بما في ذلك تخصيص موارد مالية لدعم البحوث والتطوير والشراكات بين الأوساط الأكاديمية وقطاع الصناعة.
- تعزيز التعاون في إطار دول الجنوب ، والتعاون الإقليمي والدولي لتبادل المعرفة والخبرات في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي، وعلى وجه الخصوص الذكاء الاصطناعي، الذي يجلب ابتكارات كبيرة في مجالات مثل الزراعة والصحة والتعليم وغيرها الكثير ، والتأكيد على أهمية تضافر جهود جميع الدول والهيئات الإقليمية ومجتمع التكنولوجيا والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لتطوير أطر تنظيمية تعزز أنظمة الذكاء الاصطناعي الأمانة وتحمي من سوء الاستخدام، واعتماد منظومة أخلاقية متكاملة تشمل جميع المسائل المتعلقة بالمعايير الأخلاقية وآليات تنظيم ومراقبة مناسبة للإشراف على جميع أنشطة التطوير في مجال الذكاء الاصطناعي وذلك من أجل ضمان المساهمة الإيجابية لهذه التقنيات الجديدة في التنمية البشرية دون المساس بضرورات الأمن وبالثوابت الأخلاقية للمجتمع ، المتمثلة أساسا في الحرية والمساواة والعدالة والتضامن بين الأفراد والفئات الاجتماعية.

وبالنسبة لقضية التصحر، فقد أوصى المشاركون بما يلي :

- مطالبة الحكومات العربية والافريقية أن تبذل المزيد من الجهود لمواجهة التصحر وتحييد تدهور الأراضي والتخفيف من الجفاف و تنمية الموارد الطبيعية واعتماد سياسات بيئية قوية وإطار تشريعي لمواجهة التصحر، وذلك بالشراكة مع الجمعيات ذات الاختصاص والمجتمعات المحلية ، و ينبغي أن تتضمن هذه السياسات تعزيز استدامة الزراعة وإدارة الموارد المائية والحفاظ على التنوع البيولوجي، كما يجب أن تعمل على تنفيذ الاستراتيجيات التالية :

- تعزيز التوعية والتثقيف البيئي للمجتمعات المحلية والجهات المعنية بمخاطر التصحر وتأثيره على البيئة والمجتمعات المحلية، وأهمية المحافظة على البيئة وترشيد استخدام الموارد المائية و توعية السكان بأهمية حماية الموارد الطبيعية وتبني الممارسات المستدامة .
- تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة وتطوير تقنيات الري الفعالة والإدارة الذكية للموارد المائية والتربة، واستخدام التكنولوجيا الحيوية في إعادة تأهيل

الأراضي المتدهورة وتحسين خصوبة التربة وتحسين التقنيات الزراعية واستخدام الزراعة العضوية والمتكاملة.

- سن القوانين واللوائح التي تسهل عملية التحول نحو الطاقة الخضراء. وتشجيع الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد الأخضر، وتزويدها بحوافز مغرية مثل الحوافز الضريبية والتسهيلات الائتمانية والإعفاءات الجمركية.
- زيادة الغطاء النباتي، وذلك من خلال تنفيذ برامج لتشجير المناطق الصحراوية و القاحلة وزراعة الأشجار المتكيفة مع ظروف الجفاف .
- مكافحة مصادر التلوث

- تعزيز التعاون والعمل المشترك بين المجتمع الدولي والحكومات والبرلمانات والمؤسسات البيئية والمنظمات غير الحكومية، في إطار منظومة من الجهود المنسجمة والمنسقة للتعاطي مع موضوع التصحر وتدهور الأراضي ، من خلال تبادل المعرفة والتجارب والخبرات والتعاون في مجال البحث العلمي وتطوير التقنيات الجديدة لمكافحة التصحر، والعمل سوياً على تنفيذ مشاريع مشتركة لمكافحة التصحر وإدارة الأراضي وحماية الموارد الطبيعية وتعزيز الاستدامة البيئية.
- تضطلع البرلمانات والحكومات – اضافة إلى المشاركة المجتمعية- بدور كبير وحيوي في مكافحة التصحر ، من خلال سن القوانين والتشريعات الهادفة إلى مكافحة التصحر، ونشر الوعي بأهمية المحافظة على البيئة، كما ينبغي تعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات البيئية والمنظمات غير الحكومية. و يلعب المجتمع المحلي دوراً هاماً في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتنفيذ مشاريع مكافحة التصحر.
- يشيد المجتمعون بمبادرة الشرق الأوسط الأخضر التي تقودها المملكة العربية السعودية للحد من تآكل التربة وحماية التنوع البيولوجي والتخفيف من آثار تغير المناخ . كما يعبرون عن تقديرهم لاستضافة المملكة العربية السعودية للدورة السادسة عشر لمؤتمر الأطراف (COP16) لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) بالتزامن مع الذكرى الثلاثين للاتفاقية بالرياض خلال شهر ديسمبر القادم .

وفيما يتعلق بقضية تمكين المرأة ، فقد أشاد المجتمعون بما حققته الشبكة البرلمانية للسيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي، رغم حداثة إنشائها ، ومن ذلك توقيع اتفاقيتين مع:

- المنتدى النسائي الاورواسيوي

- المنتدى النسائي لبرلمان البحر الأبيض المتوسط

وقد أوصى المشاركون بما يلي:

- العمل على إزالة المعوقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تعترض تمكين المرأة من أداء مهمتها في التغيير والبناء الوطني من خلال تحديد السياسات والإجراءات ذات الأولوية

- والضرورة لدعم النساء في بلدان إفريقيا والعالم العربي .- وضرورة الاهتمام بالتعليم للأطفال والنساء
- تشجيع إدماج المرأة في العمليات السياسية والانتخابية والقانونية وفي الحوكمة الوطنية. واتخاذ التدابير التشريعية لمواجهة التحديات الخاصة التي تواجه النساء في ظروف الحروب والنزاعات.
 - إشراك النساء في البرامج التدريبية والورش التي تستهدف التأهيل السياسي والاجتماعي والثقافي للمرأة، فضلاً عن مشاركة المرأة في النشاطات الوطنية والإقليمية والدولية، و التنسيق مع المنتديات والشبكات والهيئات العالمية العاملة في مجال المرأة لتعزيز روح المبادرة لدى المرأة ، وتعزيز قدراتها التنافسية و إبراز دورها وتأثيرها في محيطها الداخلي والإقليمي والعالمي.
 - التأكيد على مساهمة النساء في جهود بناء السلام وحل النزاعات ،فضلاً عن تعزيز دور المرأة في كافة المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
 - التأكيد على مساهمة المرأة في إعداد التشريعات والقوانين الخاصة بدعم التنمية الشاملة .
 - يؤكد المجتمعون على أهمية رفع مستوى تمثيل المرأة في اللجان والمنظمات المختصة في مجال الذكاء الاصطناعي .

وفي ختام هذا اللقاء التشاوري، تقدم المشاركون بخالص الشكر والامتنان لجمهورية غينيا الاستوائية حكومةً وشعباً ولمجلس الشيوخ على وجه الخصوص على كرم الضيافة وحسن الاستقبال اللذين قوبل بهما المشاركون خلال فترة اقامتهم في جمهورية غينيا الاستوائية ، معبرين عن تمنياتهم بالمزيد من التقدم والازدهار للشعب الغيني الاستوائي تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية السيد تيودورو اوبيانج نجوما مباسوجو (Teodoro Obiang Nguema Mbasogo)

مالابو- جمهورية غينيا الاستوائية

٢٧ سبتمبر ٢٠٢٤م